



قسم الدراسات والتوثيق

تونس في 30 جوان 2016

من أجل الإيقاف الفوري لعملية شراء Go Malta

من قبل شركة اتصالات تونس

إن قسم الدراسات والتوثيق بالاتحاد العام التونسي للشغل وبعد اطلاعه على حيثيات عملية شراء شركة الاتصالات Go Malta من قبل شركة اتصالات تونس يدعو إلى الإيقاف الفوري لهذه العملية وفتح بحث حول الأطراف التي شجعت على اتمام هذه الصفقة المشكوك في نجاعتها وذلك للأسباب التالية:

I- تضارب المصالح بين عديد الأطراف المتدخلة:

1. لقد تم تسويق عملية الشراء على أنها تمت في إطار طلب عروض دولي، إلا أن الحقيقة هي غير ذلك، حيث أن العملية تمت في إطار اتفاق ثنائي بين اتصالات تونس وشريكها الإماراتي EIT الذي يملك 35% من أسهم الشركة. وقد تم تأخير الآجال بخصوص عملية الشراء من 31 مارس 2016 إلى 29 أفريل 2016 أي بعد يوم فقط من عقد إجتماع لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمة العمومية CAREPP بما يوحي أن الصفقة جاهزة، وأن الترتيب ذات العلاقة ضُبطت على المقاس.
2. لقد تم تقييم قيمة الشركة من قبل مكتب " Deloitte تونس" المسير من طرف قيادي بحزب آفاق تونس والقريب من وزير الاتصالات.
3. البنك " Crédit Suisse " الذي سيقدم القرض لاتصالات تونس لشراء Go Malta هو نفسه الذي كلفه الشريك الإماراتي ببيع حصته في Go Malta.
4. وجود نفس الأشخاص في مجالس ادارة الشركتين Go Malta واتصالات تونس وهو ما يعكس تضارباً واضحاً في المصالح ويطرح مشكلة أخلاقية.
5. العديد من مسيري اتصالات تونس من الذين شاركوا في اتخاذ قرار عملية الشراء بصفتهم أعضاء مجلس الإدارة هم في نفس الوقت موظفون لدى الشريك الإماراتي (الطرف البائع) ونذكر على سبيل المثال المدير العام للإدارة والمدير المالي والمدير التجاري، علما وأن المسؤول الأول لديه قضية جارية مع الدولة التونسية.

II- في الآثر المالي على المالية العمومية

سيقع تمويل العملية بقرض ذي نسبة فائدة عالية جدا **LIBOR+6%** ، يتم سداده على فترة 5 سنوات بكلفة جملية قدرها **75 مليون اورو سنويا** على الأقل وبالنظر إلى مردود الشركة المالطية التي لا تتعدى **8 مليون اورو سنويا** فإن سداد بقية القرض سيتم على حساب السيولة المتوفرة لدى اتصالات تونس. ومن المعلوم أن اتصالات تونس ليس لديها القدرة حاليا على توفير الموارد اللازمة لتسديد هذه القروض إذ تكبدت في سنة 2015 خسارة قدرها **80 مليون دينار** وستجد الدولة نفسها مجبرة على ضمان هذا القرض. وفي حقيقة الأمر فإن عملية إدراج اتصالات تونس في البورصة تهدف إلى توفير السيولة لتمويل هذه العملية.

III- في تقدير قيمة الشركة المالطية

إن مبلغ الصفة مبالغ فيه إلى درجة تدعو إلى الشك والريبة، حيث يساوي هذا المبلغ 3 مرات رقم معاملاتها السنوي المقدر بـ **110 مليون اورو**. كما أن الشركة لديها ديون تقدر بـ **50 مليون اورو** وسيولة مالية لا تتجاوز **2,7 مليون اورو** في سنة 2015 مقابل **145 مليون اورو** في سنة 2014 ولديها التزام باستثمار **60 مليون اورو** لتطوير شبكة الألياف البصرية.

IV- المطالب

وتبعا لما سبق بسطه وفي ظل هذه المعطيات السابقة، فإننا نطالب بـ:

- فتح تحقيق فوري حول ملابسات هذه الصفة ومدى نجاعتها من قبل مجلس نواب الشعب.
- التدقيق في مدى جدو التقويت في حصة اتصالات تونس في رأس مال اتصالات موريطانيا.
- إعادة النظر في تركيبة هيئة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمة العمومية وتطعيمها بكفاءات من مجال الأعمال لإعانتها على التقييم الموضوعي والعلمي للملف.
- فتح تحقيق فوري في ملابسات التصرف في مشروع تونس الذكية والشركات المنتفعه بالعقود الحالية والمقبلة.

ملاحظة: لماذا لا تستثمر اتصالات تونس داخل تراب الجمهورية من أجل إحداث مواطن شغل إضافية والتهيئة لجلب الاستثمار المحلي والخارجي؟

عن قسم الدراسات والتوثيق
الأمين العام المساعد

أنور بن قدور